جامعة القاهرة
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجمهورية اليمنية ١٩٩٠-٢٠٠٦

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية

إعداد الطالب

فيصل سعيد قاسم المخلافي

إشـراف

الأستاذ الدكتور
عبد الغفار رشاد
أستاذ العلوم السياسية بكلية
الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور
إكرام بدر الدين
أستاذ العلوم السياسية بكلية
الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة

٢٠١٠

جامعة القاهرة
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الاجازة

أجازت لجنة المناقشة هذه الرسالة للحصول على درجة الدكتوراه في فلسفة العلوم السياسية بتقدير/ ممتاز ، بتاريخ ٢٠١٠/٧/٣.

بعد استيفاء جميع المتطلبات.

لجنة المناقشة

الاسم	الدرجة العلمية	التوقيع
١-أ.د/ عبد الغفار رشاد	أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة	( )
٢-أ.د/ إكرام بدر الدين	أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة	( )
٣-أ.د/ شادية فتحي إبراهيم	أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة	( )
٤-د/ أحلام محمد فرهود	أستاذ العلوم السياسية المساعد بكلية التجارة وإدارة الأعمال-جامعة حلوان	( )

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ

وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ

صدق الله العظيم

سور إبراهيم: الآية (٤١)

شكر وتقدير

يطيب لي وأنا أنهي هذه الدراسة أن أقدم جزيل شكري وعظيم امتناني للأستاذين الجليلين الأستاذ الدكتور/ عبدالغفار رشاد القصبي، أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، والأستاذ الدكتور/ إكرام عبدالقادر بدرالدين، أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية –جامعة القاهرة، على ما بذلاه من جهد كبير خلال مراحل إعداد هذه الدراسة، فمهما قلت من كلمات الشكر والتقدير فلن أستطيع أن أوفي الأستاذين الفاضلين حقَهما، حيث لم يبخلا علي بصدق عونهما وكريم عطائها وبملاحظاتها وتوجيهاتهما القيمة والسديدة التي ساعدتني في إخراج هذه الدراسة، فلهما كلُ العرفان والتقدير، وجزاهما الله عني خير الجزاء.

كما أتوجه بعظيم الشكر والتقدير للأستاذة الدكتورة/ شادية فتحي إبراهيم، أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، على تشريفها لي وتفضلها بالموافقة والمشاركة في المناقشة والحكم على هذه الدراسة، فلها مني كل الشكر والتقدير، وجزاها الله عني خير الجزاء.

وأدين بالشكر الجزيل للأستاذة الدكتورة/ أحلام محمد السعدي فرهود، أستاذ العلوم السياسية بكلية التجارة وإدارة الأعمال– جامعة حلون، على تفضلها بقراءة هذه الدراسة والاشتراك في المناقشة فلها مني جزيل الشكر والتقدير، وجزاها الله عني خير الجزاء.

كما لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر لكل من قدم لي يد العون أثناء إعداد هذه الدراسة، وأخص بالشكر الدكتور رشاد الرصاص، وزير الشئون القانونية، والأستاذ بجاش سعيد المخلافي وكيل وزارة الشئون القانونية، والشيخ حمود سعيد المخلافي، والأستاذ أحمد الرباحي نقيب المعلمين اليمنيين، والأخ رضوان مسعود رئيس اتحاد طلاب جامعة صنعاء، والأستاذ راجح بادي، مدير تحرير صحيفة الصحوة، وموظفي المكتبة في صحيفة الصحوة، وكل العاملين في نقابات الصحفيين، واتحاد الأدباء، واتحاد نساء اليمن، وجمعية الإصلاح، الذين أمدوني بما توفر لديهم من وثائق ومعلومات.

وفي هذا المقام أقدم شكري لزوجتي وأبنائي اللذين تحملوا معي عناء البحث، ووفروا لي البيئة المناسبة للقراءة والكتابة على حساب كثير من راحتهم، فلهم مني جزيل الشكر والتقدير.

قائمة المحتويات

الموضوع **الصفحة**

المقدمة ١

الفصل الأول: الإطار النظري للمجتمع المدني والتحول الديمقراطي ١٧

المبحث الأول: المجتمع المدني ١٨

أولا: الجذور التاريخية لمفهوم المجتمع المدني ١٨

ثانيا: المجتمع المدني في دلالته المعاصرة ٢٨

ثالثا: ظهور تنظيمات المجتمع المدني في الوطن العربي ٣٠

رابعا: تعريف مفهوم المجتمع المدني ٣٢

المبحث الثاني: التحول الديمقراطي ٣٧

أولا: مفهوم التحول الديمقراطي ٣٩

ثانيا: عوامل التحول الديمقراطي ٣٧

ثالثا: مؤشرات التحول الديمقراطي ٤٥

رابعا: سمات وأنماط التحول الديمقراطي ٥١

المبحث الثالث: العلاقة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي ٥٤

أولا: تقييم دور المجتمع المدني في تدعيم التحول الديمقراطي ٥٤

ثانيا: المجتمع المدني ودوره في تدعيم التحول الديمقراطي ٥٨

الفصل الثاني: عوامل وسمات وأطر التحول الديمقراطي في اليمن ٦٤

المبحث الأول: عوامل وسمات التحول الديمقراطي في اليمن ٦٥

أولا: العوامل السياسية ٦٥

ثانيا: العوامل الاقتصادية ٦٩

ثالثا: العوامل الاجتماعية: ٧٣

رابعا: سمات التحول الديمقراطي في اليمن ٨٠

المبحث الثاني: الأطر الدستورية لعملية التحول الديمقراطي في اليمن ٨٩

أولا: دستور الجمهورية اليمنية لعام ١٩٩١ ودعمه لعملية التحول الديمقراطي ٨٩

ثانيا: المطالبة بتعديل دستور ١٩٩١ ٩٠

ثالثا: التعديلات الدستورية عام ١٩٩٤ ٩١

رابعا: التعديلات الدستورية عام ٢٠٠١ ٩٥

المبحث الثالث: الأطر القانونية للمجتمع المدني في اليمن ١٠٤

أولا: قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم (١) لسنة ٢٠٠١ ١٠٤

ثانيا: قانون الصحافة والمطبوعات رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٠ ١١٢

الفصل الثالث: نشأة وتطور منظمات المجتمع المدني في اليمن ١٢٠
المبحث الأول: مرحلة نشأة منظمات المجتمع المدني ١٩٩٠-١٩٩٤ ١٢١
أولا: الجذور التاريخية لنشأة المجتمع المدني في اليمن ١٢١
ثانيا: منظمات المجتمع المدني بعد الوحدة ١٢٦
(١) الأحزاب السياسية ١٢٨
(٢) المنظمات النقابية العمالية ١٣١
(٣) الجمعيات الخيرية ١٣٣
(٤) الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية والمهنية ١٣٤
(٥) المنظمات الحقوقية ١٣٤
(٦) النقابات والاتحادات المهنية: ١٣٦
المبحث الثاني: مرحلة الائتلاف الثنائي وبروز الحزب المسيطر ١٣٩
أولا: الأحزاب السياسية ١٣٩
ثانيا: المنظمات النقابية العمالية ١٤٤
ثالثا: الجمعيات الخيرية ١٤٥
رابعا: المنظمات الحقوقية ١٤٦
خامسا: النقابات والاتحادات المهنية ١٥٠
المبحث الثالث: بروز مفهوم منظمات المجتمع المدني في اليمن ١٥٣
أولا: الأحزاب السياسية ١٥٣
ثانيا: المنظمات النقابية العمالية ١٦١
ثالثا: التوزيع الجغرافي لمنظمات المجتمع المدني ١٦٢
رابعا: المنظمات الحقوقية ١٦٤
الفصل الرابع: التطور المؤسسي في منظمات المجتمع المدني اليمنية ١٧٠
المبحث الأول: التكيف والهيكل البنائي والتجانس في منظمات المجتمع المدني اليمنية ١٧١
أولا: قدرة منظمات المجتمع المدني اليمنية على التكيف ١٧١
ثانيا: الهيكل البنائي والتنظيمي لمنظمات المجتمع المدني في اليمن ١٨١
ثالثا: التماسك والتجانس في منظمات المجتمع المدني اليمنية ١٩٠
المبحث الثاني: استقلالية منظمات المجتمع المدني اليمنية ١٩٧
أولا: علاقة منظمات المجتمع المدني بالسلطة ١٩٧
ثانيا: الاستقلال المالي لمنظمات المجتمع المدني ٢٠٨

الفصل الخامس: الممارسة الديمقراطية والقضايا المؤثرة على التحول الديمقراطي ٢١٤
المبحث الأول: الديمقراطية الداخلية في منظمات المجتمع المدني اليمنية ٢١٥
أولا:مدى النمو في عضوية المنظمات ومستوى المشاركة في المؤتمرات ٢١٥
ثانيا: كيفية اتخاذ القرار ٢١٨
ثالثا: التجنيد في منظمات المجتمع المدني ٢٢٣
رابعا: دوران النخبة في منظمات المجتمع المدني ٢٢٩
خامسا: مشاركة المرأة فى نشاط وإدارة منظمات المجتمع المدني ٢٣٥
المبحث الثاني: منظمات المجتمع المدني اليمنية وقضايا الحقوق والحريات ٢٣٨
أولا: نقابة الصحفيين وقضايا الحقوق والحريات ٢٣٨
ثانيا: نقابة المعلمين وقضايا الحقوق والحريات ٢٤٤
ثالثا: اتحاد الأدباء وقضايا الحقوق والحريات ٢٥٢
رابعا: اتحاد طلاب اليمن وقضايا الحقوق والحريات ٢٥٥
خامسا: اتحاد نساء اليمن وقضايا الحقوق والحريات ٢٥٧
المبحث الثالث: القضايا المؤثرة على التحول الديمقراطي في اليمن ٢٥٩
أولا: تنظيم الشباب المؤمن (جماعة الحوثيين) ٢٥٩
ثانيا: الحراك الجنوبي في اليمن ٢٦٤
ثالثا: تنظيم القاعدة في اليمن ٢٦٧
رابعا: الأزمة السياسية بين حزب المؤتمر الحاكم وأحزاب اللقاء المشترك ٢٧٠
الخاتمة ٢٧٦
المراجع ٢٨٣

قائمة الجداول

الرقم	الموضوع	الصفحة
(١)	المؤشرات الخاصة بالتعليم في اليمن خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧	٧٦

(٢)	المؤشرات الخاصة بالوضع الصحي في اليمن	٧٧
(٣)	معدل البطالة في اليمن خلال الأعوام ٢٠٠٢-٢٠٠٩	٧٨
(٤)	معدل الفقر في اليمن في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٩	٧٩
(٥)	نمو منظمات المجتمع المدني في اليمن بين عامي ١٩٩٠-٢٠٠٦	١٢٦
(٦)	نتائج الانتخابات البرلمانية التي أجريت في ٢٧ إبريل ١٩٩٣	١٣٠
(٧)	نتائج الانتخابات البرلمانية التي أجريت في ٢٧ إبريل ١٩٩٧	١٤٢
(٨)	النقابات العامة المنضوية في الاتحاد العام لنقابات عمال الجمهورية	١٤٥
(٩)	توزيع المقاعد على الأحزاب السياسية في المجالس المحلية ٢٠٠١	١٥٤
(١٠)	نتائج الانتخابات البرلمانية التي أجريت في ٢٧ إبريل ٢٠٠٣	١٥٧
(١١)	التوزيع الجغرافي لمنظمات المجتمع المدني	١٦٣
(١٢)	أعداد منظمات حقوق الإنسان التي نشأت خلال فترة الدراسة ١٩٩٠-٢٠٠٦	١٦٤
(١٣)	نسبة تركز منظمات حقوق الإنسان على مستوى الجمهورية	١٦٨
(١٤)	القضايا التي رفعتها وزارة الإعلام ونيابة الصحافة خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩	١٩٨
(١٥)	القضايا التي واجهتها الصحافة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦	١٩٩
(١٦)	عدد الإنتهاكات وأنواعها التي تعرض الصحفيين في ثلاث سنوات	٢٠٠
(١٧)	القضايا التي نظرتها المحاكم بين الصحفيين وعدد من الأطراف	٢٠١
(١٨)	الموارد المالية لنقابة الصحفيين خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥	٢٠٩
(١٩)	الموارد المالية لاتحاد نساء اليمن في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٦	٢١٢

المقدمة

عاد الحديث عن المجتمع المدني في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين واحتل مواقع متقدمة على كل المستويات الأكاديمية والثقافية والسياسية على الصعيدين العالمي والعربي، كما بدأت بعض الأدبيات تنظِر لإقامة مجتمع مدني على المستوى العالمي.

لقد أدت التطورات السياسية والاجتماعية في الوطن العربي إلى انتعاش منظمات المجتمع المدني القديمة، وبروز منظمات جديدة مثل: منظمات حقوق الإنسان، ومنظمات تنمية البيئة، بالإضافة إلى الأحزاب حينما تكون بعيدة عن السلطة، والنقابات، مع ارتفاع أعدادها بصورة ملفتة للانتباه خلال سنوات وجيزة.

إن هذا النمو الكمي لمنظمات المجتمع المدني قد أدت إليه عوامل عديدة، من أهمها، فشل الدولة العربية سواء على المستوى القومي، أو القطري بإنجاز الكثير من الأهداف–الاقتصادية والاجتماعية والسياسية– التي التزمت بها، وبالتالي ضعفت هذه الدولة وتآكلت شرعيتها، فضلا عن نمو هامش الحريات العامة، ووعي المواطن العربي بها، ومحاولته الحفاظ عليها.

وقد زامن الحديث عن المجتمع المدني زحف موجة جديدة من التحول الديمقراطي، سماها عالم السياسة الأمريكي صمويل هنتنجتون بالموجة الثالثة للديمقراطية([1])، والتي دعت النظم السياسية المختلفة إلى التحول من السلطوية إلى إعتناق المبادئ الديمقراطية القائمة على التعددية السياسية، واحترام حقوق الإنسان، والحريات العامة، وسيادة القانون..، وبالفعل انهار عدد من النظم السلطوية والشمولية، وحل مكانها أنظمة قامت على التعددية الحزبية. وقد انطلقت هذه الموجة من جنوب أوربا في منتصف السبعينات، وانتقلت إلى أمريكا اللاتينية في أواخر السبعينات، ثم إلى جنوب آسيا، وأخيرا شرق أوربا وبعض البلدان الأفريقية في أواخر الثمانينات. أما في بقية الدول فقد حدث في بعضها تحول ديمقراطي بطيء، أو مقيد، واكتفت أخري بالنص على هذا التحول من خلال بعض التعديلات الدستورية والقانونية الشكلية التي توحي بأنها تسير في طريق التحول الديمقراطي، غير أن الواقع العملي ينافي ذلك تماما كما هو الحال في معظم إن لم يكن كل الدول العربية. وقد ترتب على ذلك أن بدأت الدول الكبرى بمساعدة المؤسسات الدولية المانحة، مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، بربط تقديم مساعداتها المالية والفنية بالمزيد من خطوات التحول الديمقراطي، واحترام حقوق الإنسان، والحريات العامة، ومنظمات المجتمع المدني، فكان هذا التوجه أحد مصادر الضغط على الدول ذات النظم غير الديمقراطية من أجل تغيير سياساتها، وأضحى الحصول على المساعدات والقروض يعتمد على قدرة هذه

([1]) Samuel Huntington, ***The Third Wave: Democratization in The late Twentieth Century*** (Oklahoma University Press, ١٩٩١).

النظم على ذلك التحول، وهو ضغط مؤثر إلى حد كبير بالنظر إلى اعتماد الكثير من الدول النامية على المساعدات الاقتصادية، ولم تقف الدول الكبرى عند هذا الحد بل تطورت ضغوطها على بعض الدول بالتدخل المباشر في شئونها الداخلية، مما دفع بها إلى الاستجابة تحت هذه الضغوط ولو من الناحية الشكلية.

إن العلاقة بين منظمات المجتمع المدني وبين الديمقراطية علاقة جدلية متبادلة التأثير والتأثر، فإذا كانت الديمقراطية هي الاساس السياسي الذي تقوم عليه منظمات المجتمع المدني، فإن هذه المنظمات هي التي تستطيع أن تسهم في انجاز العملية الديمقراطية، كما تأخذ على عاتقها قضية الدفاع عن الديمقراطية كقيمة كبرى وتعمل على تطورها وتعميقها.

إن الديمقراطية تحقق أهدافها وتؤتي أكلها إذا انطلقت من القاعدة العريضة وليس من القمة، فمنظمات المجتمع المدني من أحزاب سياسية وجمعيات أهلية ونقابات عمالية ومهنية هي البنية التحتية لتحمل تبعات بناء مفاهيم الديمقراطية، وهي الإطار الذي يضمن للديمقراطية النمو والاستمرار ويجعلها غير قابلة للانكفاء أو الارتداد، ولذلك فلا ديمقراطية من غير مجتمع مدني، كما أن غياب أو ضعف منظمات المجتمع المدني يشكل سببا رئيسا لأزمة الديمقراطية وتعثرها ثم اخفاقها.

أهمية الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتناول منظمات المجتمع المدني في اليمن، التي لم تأخذ حقها من البحث والدراسة خصوصا من المنظور السياسي، كما أن الاهتمام بها في إطار التخصصات الأخرى لم يظهر سوى في منتصف التسعينات من القرن العشرين، وسبب ذلك أن منظمات المجتمع المدني لم تتوفر لها البيئة المناسبة للنشوء والتطور بشكل واسع إلا بعد إعلان الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠، والتي ترتب عليها ميلاد نظام سياسي يقوم على التعددية السياسية والحزبية، والتداول السلمي للسلطة –حسب النصوص الدستورية والقانونية– والإقرار بحق المواطنين في تنظيم أنفسهم سياسيا ونقابيا ومهنيا، والحق في تكوين المؤسسات على اختلاف أنشطتها ومسمياتها.

وبناء عليه تأتي هذه الدراسة لرصد وتحليل منظمات المجتمع المدني في اليمن ومتابعة تطورها ومدى فاعليتها وانعكاس كل ذلك على مسيرة التحول الديمقراطي، على اعتبار أن وجود منظمات مدنية فاعلة ومتنوعة النشاط تدعم التحول الديمقراطي، وتحافظ على ما تم من تحول، وتمنع التراجع عنه.

مشكلة الدراسة:

يعتبر عام ١٩٩٠ علامة فارقة في التاريخ اليمني، ففيه أعلنت الوحدة بين شطري اليمن، واقترنت بها عملية التحول الديمقراطي، التي ترتب عليها ظهور منظمات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات عمالية ومهنية وجمعيات خيرية ومنظمات حقوقية ودفاعية.

وتتمحور المشكلة البحثية لهذه الدراسة في محاولة فهم وتحليل العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والتحول الديمقرطي في اليمن، إذ يلاحظ أن عملية التحول الديمقراطي مرت بثلاث مراحل واضحة المعالم خلال فترة الدراسة، حيث بدأت قوية وفاعلة مع إعلان الوحدة، ثم تراجعت بعد حرب صيف ١٩٩٤، ليعود لها بعض من فاعليتها في مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٠، وقد مرت منظمات المجتمع المدني في اليمن بنفس المراحل قوة وضعفا، فهل كان لهذه المنظمات دور في عملية التحول الديمقراطي في اليمن؟

ومن هذا المنطلق سيتم دراسة مجموعة من العوامل والمتغيرات المؤثرة على أداء وتطور وفعالية منظمات المجتمع المدني وأثر ذلك على عملية التحول الديمقراطي في اليمن.

ويأتي على رأس تلك العوامل مجموعة التشريعات المنظمة لقيام وعمل منظمات المجتمع المدني، والتزام المنظمات بالعمل المؤسسي، وقضية الديمقراطية الداخلية ومدى تحققها ضمن أطر هذه المنظمات، وأثر كل ذلك على عملية التحول الديمقراطي وتعزيزها في اليمن.

وإذا كانت الدراسة ستتعرض للمجتمع المدني في اليمن بصورة عامة، إلا أنها ستهتم في نفس الوقت بدراسة مجموعة من منظمات المجتمع المدني كدراسة حالة، لمعرفة مدى التطور والمؤسسية في إطارها، وأثر ذلك على التحول الديمقراطي، وهذه المنظمات هي: نقابة الصحفيين، ونقابة المعلمين، واتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين، والاتحاد العام لطلاب اليمن، واتحاد نساء اليمن، وجمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية.

وقد اعتمد الباحث في اختيار هذه المنظمات على أساس المعيار الوظيفي، وحرص على أن يغطي أكبر قدر ممكن من منظمات المجتمع المدني على اختلاف أنواعها، بالإضافة إلى أنها منظمات فاعلة إلى حد ما، ومر على نشأة معظمها فترة زمنية تمكن الباحث من دراستها والتوصل إلى نتائج بشأنها.

تساؤلات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة للإجابة على السؤال الرئيس التالي:

ما هو أثر بروز وتطور منظمات المجتمع المدني في اليمن على التحول الديمقراطي؟

ويتفرع عنه عدد من الأسئلة على النحو التالي:

١. ما مدى تأثير العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية على منظمات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في اليمن؟

٢. ما مدى تأثير الأطر الدستورية والقانونية على منظمات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في اليمن؟
٣. إلى أي حد تطورت منظمات المجتمع المدني في اليمن، وما معالم هذا التطور، وأثره على التحول الديمقراطي؟
٤. إلى أي حد تتوافر المؤسسية في منظمات المجتمع المدني، وما أثر ذلك على التحول الديمقراطي في اليمن؟
٥. إلى أي مدى تمارس منظمات المجتمع المدني اليمنية الديمقراطية الداخلية في أطرها المختلفة، باعتبارها من أهم العوامل المؤثرة في دعم وتعزيز عملية التحول الديمقراطي؟

فروض الدراسة:

في هذا الإطار تطرح الدراسة مجموعة من الفرضيات الرئيسة التي تسعى إلى التحقق من صحتها وهي على النحو التالي:

١. توجد علاقة عكسية بين عوامل وأطر التحول الديمقراطي، وبين فعالية وتطور منظمات المجتمع المدني وتأثيرها على التحول الديمقراطي في اليمن.
٢. هناك علاقة طردية بين تطور وفعالية منظمات المجتمع المدني في اليمن وبين التحول الديمقراطي.
٣. توجد علاقة طردية بين توفر مستوى أعلى من المؤسسية في منظمات المجتمع المدني وبين التحول الديمقراطي.
٤. توجد علاقة طردية بين الديمقراطية الداخلية لمنظمات المجتمع المدني وبين التحول الديمقراطي، بمعنى أنه كلما تحققت الديمقراطية داخل المنظمات كلما زاد احتمال تأثيرها في دعم وتعزيز عملية التحول الديمقراطي.

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة بالأساس على الاقتراب المؤسسي في دراسة منظمات المجتمع المدني، حيث يمكن استخدام هذا الاقتراب بالمعنيين القانوني والمؤسسي، الأول القانوني لبيان الإطار الدستوري والقانوني الحاكم لعملية نشأة وتطور مؤسسات المجتمع المدني وكذلك ما يتعلق بالتحول الديمقراطي، والتي لا يمكن معرفة الجانب الحركي والواقعي لهذه المنظات بدونها. والثاني المؤسسي عبر معايير المؤسسية التي قدمها صامويل

هنتنجتون([1])، حيث وضع أربعة معايير لقياس فاعلية المؤسسة والتي يمكن استخدامها مع شيء من التطوير، للحكم على مدى التطور المؤسسي الذي بلغته مؤسسة ما، وهذه المعايير هي:

١- التكيف: ويبرز تكيف المنظمة عند مواجهتها للتحديات التي تفرضها البيئة، إذ كلما كانت المنظمة قادرة على التكيف، كانت أكثر فاعلية، وتكيف المنظمة يمكن قياسه عبر ثلاثة مؤشرات:

- التكيف الزمني: فكلما طال عمر المنظمة، كلما ارتفع مستوى مؤسسيتها وزاد احتمال استمراريتها لفترة طويلة من الزمن.

- التكيف الجيلي: ويعني قدرة المنظمة على الاستمرار مع تعاقب أجيال من الزعماء.

- التكيف الوظيفي: إذ كلما كانت المنظمة قادرة على التغيير والتعديل في أنشطتها في مواجهة ظروف البيئة التي تعمل في ظلها، كلما كانت أكثر مؤسسية.

٢- الاستقلال: ويقصد به أن لا تكون المنظمة تابعة أو خاضعة لمؤسسة أو جماعة أو أفراد، يمكن أن يسيطروا عليها ويقوموا بتوجيه أنشطتها بما يتلاءم وتوجهاتهم، ويعد الاستقلال المالي للمنظمة من أهم معايير الاستقلال.

٣- التعقد: ويقصد به تعدد وحدات المنظمة وتنوعها، وانتشارها الجغرافي داخل المجتمع الذي تعمل فيه.

٤- التجانس: ويقصد به عدم وجود صراعات داخلية تؤثر في ممارسة المنظمة لنشاطها([2]).

ولتلافي الانتقادات التي وجهت للمعايير السابقة على اعتبار أنها لا تتعرض للجانب الحركي لعملية الممارسة الفعلية حيث تقوم المنظمة (كمؤسسة جامدة)، فسيتم تطوير عدد من المؤشرات التي تساعد في قياس التكيف والاستقلال والتعقد والتجانس تتعلق بالجانب الحركي والواقعي لمنظمات المجتمع المدني، مثل عملية صنع القرار، ومدى وجود ديمقراطية داخلية في هذه المنظمات من عدمه، مثل وجود انتخابات داخلية، وانتظام عقد الاجتماعات، ومدى حدوث دوران للقيادات، وتأثير ذلك على مخرجات هذه المنظمات.

---

(١) ***Samuel Huntington, Political order in changing societies*** (New Haven: Yale university press, ١٩٦٨),pp.١٢-١٥.

([2]) انظر في ذلك: عبد الغفار رشاد، ***التطور السياسي والتحول الديمقراطي*** (المنصورة: دار الأصدقاء للطباعة والنشر، ٢٠٠٣)، ص ص١١٨-١٢٤. و محمد صفي الدين خربوش، من تعقيب له على ورقة حسنين توفيق إبراهيم،" بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية"، في سعيد بنسعيد العلوي (وآخرون)، ***المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ص٧١٩-٧٢٠.

وعلى هذا الأساس سيقوم الباحث بدراسة وتحليل منظمات المجتمع المدني وأثرها على عملية التحول الديمقراطي من حيث:

١- تحليل عوامل التحول الديمقراطي في اليمن، وهي سياسية واقتصادية واجتماعية.

٢- الإطار الدستوري والقانوني المنظم لعملية التحول الديمقراطي المتمثل بالدستور والتعديلات التي جرت عليه خلال فترة الدراسة، وقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية، وقانون الصحافة، وإلى أي مدى تدعم وتؤثر على فاعلية منظمات المجتمع المدني وتطورها أو تقيد وتعرقل تلك الفاعلية.

٣- التطور المؤسسي لمنظمات المجتمع المدني من حيث التكيف والتعقيد والتجانس ومدى استقلال المنظمات عن المؤثرات الخارجية المتمثلة في السلطة والأحزاب والتمويل الذاتي وأثر ذلك على عملية التحول الديمقراطي.

٤- الديمقراطية الداخلية لمنظمات المجتمع المدني، ومدى التزام هذه المنظمات بالديمقراطية ضمن أطرها الداخلية باعتبارها من أهم العوامل المؤثرة في دعم وتعزيز عملية التحول الديمقراطي.

الإطار الزمني للدراسة:

تتناول الدراسة الفترة الزمنية من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠٦، حيث شهدت اليمن خلال هذه الفترة تغيرات بنيوية كبيرة، ففي عام ١٩٩٠ قامت الوحدة اليمنية على أنقاض نظامين شموليين لم يكونا يعترفان حقيقة بحق نشأة منظمات مجتمع مدني مستقل وفعال، ومع إعلان الوحدة سمح بالتعددية السياسية والحزبية، وبحق تأسيس منظمات مجتمع مدني في إقليم الدولة الجديدة. وخلال فترة الدراسة صدر قانون الصحافة رقم (٢٥) لعام١٩٩٠، وقانون الأحزاب رقم (٦٦) لعام١٩٩١، وقانون الانتخابات العامة رقم (٤١) لعام ١٩٩٢ والذي أدخل عليه تعديلات عديدة، وتأخر صدور قانون الجمعيات حتى ٢٠٠١، ونظرا للمطالبات المتكررة من قبل الصحفيين بتعديل قانون الصحافة أو وضع قانون بديل، قامت الحكومة بإعداد قانون بديل وتم عرضه على مجلس الشورى في نهاية عام ٢٠٠٥ لمناقشته، وكان المتوقع أن يحال إلى مجلس النواب ويتم إصداره مع نهاية عام ٢٠٠٦، إلا أن هذا لم يتحقق وما زال القانون القديم هو المعمول به، ويمثل عام ٢٠٠٦ نهاية فترة رئاسية وبداية فترة رئاسية جديدة في الجمهورية اليمنية. ومع ذلك فإن ظهور بعض التطورات فيما بعد عام ٢٠٠٦ وحتى عام ٢٠١٠ تاريخ الإنتهاء من إعداد الدراسة، دفعت الباحث لتناولها، نظرا لتأثيرها المباشر على عملية التحول الديمقراطي في الجانبين السلبي والإيجابي.

مفاهيم الدراسة:

تتمثل المفاهيم المحورية التي تقوم عليها الدراسة في مفهومين هما: المجتمع المدني، والتحول الديمقراطي.

أولا: مفهوم المجتمع المدني:

هو أحد مفاهيم العلوم الاجتماعية التي يندر أن يصل الباحثون إلى اتفاق حول وضع تعريف جامع مانع لها، ولذلك تعددت إسهامات علماء الاجتماع والسياسة حول تعريف المجتمع المدني ومقوماته وعلاقته بالدولة وبنمط التنظيم الاقتصادي السائد، وإن كان هذا لا ينفي توافر عدد من جوانب الالتقاء أو القواسم المشتركة بين غالبية الإسهامات([1]).

ومع ذلك يقوم المجتمع المدني على مجموعة من المؤشرات التي لم يختلف حولها معظم المفكرين بالرغم من كثرة التعريفات التي ساقوها حول المفهوم وهذه المؤشرات هي:

١. الفعل الإرادي الحر أو الطوعي، فهو يختلف عن الجماعات التي ينتمي إليها الفرد بحكم الميلاد أو الإرث التي هو مجبر على عضويتها.
٢. المجتمع المدني هو مجتمع منظم، وهو بهذا يختلف عن المجتمع بشكل عام، إذ أن الأول يجمع ويخلق نسقا من منظمات تعمل بصورة منهجية وبالإذعان لمعايير منطقية، وتقبل الأفراد والجماعات عضويتها بمحض إرادتهم، ولكن بشروط وقواعد يتم التراضي بشأنها وقبولها.
٣. قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وحق الآخرين في أن يكونوا منظمات مدنية تحقق وتحمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية، والالتزام في إدارة الخلاف داخل وبين منظات المجتمع المدني وبينها وبين الدولة بقيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع([2]).

([1]) هويدا عدلي، ***التسامح السياسي: المقومات الثقافية للمجتمع المدني في مصر*** (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٠)، ص٢٦.

([2]) انظر: أماني قنديل،" تطور المجتمع المدني في مصر"، ***المجلة الاجتماعية القومية***، المجلد٣٦، العدد٣، سبتمبر١٩٩٩، ص٧٣. و سعدالدين إبراهيم في تقديمه ل عبدالخالق عبدالله (واخرون) ***المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الإمارات العربية المتحدة*** (القاهرة: مركز ابن خلدون ودار الأمين، ١٩٩٥)، ص ص٥-٦.

Muthiah Alagappa, "Civil Society and Political Change An Analytical Framework", in: Muthiah Alagappa(ed),***Civil Society and Political Change in Asia: Expanding and Contracting Democratic Space*** (California: Stanford University Press, ٢٠٠٤), p. ٣٤. and Jeremy Scott Forbis, M.A., ***Organized Civil Society: A cross evaluation of the Socio-Political effects of Non-Governmental Organization density on***